المحاضرة الرابعة: دراسة برنامج حزب نجم شمال إفريقيا 1926-1936.

بعد نفي الأمير خالد إلى فرنسا وفراغ الساحة السياسية الجزائرية إلا من بعض النواب الدّاعين إلى الإدماج؛ برز إلى الوجود حزب سياسي جزائري قاده العمّال الجزائريون في المهجر وحمل مشروع الاستقلال؛ عرف بالاتجاه الاستقلالي، هذا الحزب هو نجم شمال إفريقيا.

1- تأسيسه

تأسّس نجم شمال إفريقيا في باريس من طرف العمال الجزائريين المهاجرين في فرنسا في 26 جوان 1926، وأسندت رئاسة الحزب إلى السيد: عبد القادر حاج علي، كما اختير الأمير خالد رئيسا شرفيا له. ومن أبرز مسؤوليه السيد مصالي الحاج ؛ الذي سيصبح فيما بعد زعيما للحزب سنة 1927 إضافة إلى بلقا سم راجف وعمار عيماش.

مثل النجم في البداية كل من التونسيين والمغاربة والجزائريين؛ لكنهم انسحبوا سنة 1927 ليصبح النجم حزبا للجزائر يين فقط. و ظهر في البداية تقارب كبيريين نجم شمال إفريقيا والحزب الشيوعي الفرنسي و النقابات العمالية المنضوية تحت لواء الحركة الشيوعية.

استطاع النجم في بضع سنوات أن يصبح قوة سياسية و ضعت حّدا للركود السياسي في الجزائر من خلال التجمعات و المشاركة في المؤتمرات الدولية، وعرف النجم تطورا في أفكاره ومطالبه السياسية، فمن حركة عمّالية تدافع عن حقوق العمال المهاجرين إلى حزب سياسي وطني له مطالب واضحة فيما يتعلق بالقضية الجزائرية مثلما حدث في مؤتمر بر وكسل سنة 1927 و تدخل مصالي الحاج لصالح القضية الجزائرية. ولتبليغ أفكاره أصدر الحزب جريدة الأمة في باريس لنشر نشاطات و أفكار النجم.

2- مساره التاريخي

نظرا لبرنامج النجم الواضح المطلب في ما يتعلق بالاستقلال التام للجزائر، عرف الحزب مضايقات عديدة منذ السنوات الأولى لنشأته، إذ أقدمت السلطات الفرنسية على حلّ النجم سنة 1929، ممّا أدى إلى ظهوره مجددا تحت اسم نجم شمال افريقيا المجيد حتى سنة 1933 أين أخذ اسما جديدا هو لجنة التجمع الشعبي ، و لم يختلف برنامج نجم شمال افريقيا المجيد عن برنامج النجم السابق. نتيجة لهذا النشاط أصدرت السلطات الفرنسية أحكاما متفاوتة ضد زعماء النجم، و في مقدمتهم مصالي الحاج الذي حكم عليه سنة سجن نافذة عام 1934.

بعد خروج مصالي من السجن أعاد تشكيل الحزب تحت تسمية جديدة هي: الاتحاد الوطني لمسلمين شمال إفريقيا، ومرة أخرى حاولت السلطات الفرنسية اعتقاله ممّا اضطره إلى الفرار إلى سويسرا سنة 1935. بقي هناك حتى جاءت حكومة الجبهة الشعبية و أصدرت عفوا على كل السياسيين فعاد مصالى إلى الجزائر،لكن شهر العسل لم يدم طويلا بين حكومة الجبهة الشعبية و النجم فقرّرت حلّه بتاريخ 26 جانفي 1937م، وهي آخر جديد من مسار النجم السياسي ليتم تشكيل حزب آخر

جديد هو: حزب الشعب الجزائري " P.P.A" سنة 1937.

3- برنامجه

بعد انسحاب التونسيين والمغاربة من النجم مع ترأس مصالي الحاج له ظهر برنامج نجم شمال إفريقيا واضحا في المطالبة بإستقلال الجزائر عن فرنسا ورفع مطالبه الوطنية إلى السلطات الفرنسية في أكثر من مناسبة. ويمكن حصر مطالب النجم في الاستقلال الكامل للجزائر، وخروج القوات الفرنسية منها، وإلغاء قانون الأهالي، استعادة الجزائريين لأملاكهم المصادرة، ضمان حق الجزائريين في التعليم مع فتح المجال لحرية الصحافة و ممارسة الحقوق السياسية و النقابية.و شكّل هذا البرنامج الوطني الثوري شوكة في حلق السلطات الاستعمارية، التي ألفت سماع صوت المطالبين بالإدماج من أعضاء فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين، وبعض أعضاء النخبة، لذلك بدأت السلطات الاستعمارية في التضييف على نشاطات النجم و زعيمه مصالي الحاج.

القانون الأساسي لنجم شمال إفريقيا 1926.

1 - تأسس في باريس تجمع عنوانه: نجم شمال أفريقيا، وهو جمعية للمسلمين الجزائريين والتونسيين والمغاربة.

2- يقع مقره حاليا في باريس، لكن يمكن تحويله إذا اقتضت الظروف السياسية ذلك، إلى إحدى مدن شمال أفريقيا، بقرار من اللجنة المديرة.

3 - يتمثل هدف الجمعية الأساسي في تنظيم الكفاح من أجل استقلال بلدان شمال أفريقيا الثلاثة. وهي تدين كل أشكال القمع الاستعماري وتحاربه، لكنها تكرس نفسها خاصة للدفاع عن المصالح المادية والمعنوية والسياسية والاجتماعية لسكان شمال أفريقا.

-4وقد أعدت ثلاثة برامج للمطالب الثورية بالنسبة للجزائر وتونس والمغرب، برنامج لكل واحد من البلدان الثلاثة، على ضوء الظروف والوضعيات الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والسياسية الخاصة بكل واحد من هذه البلدان الثلاثة، لكنها تطالب بالاستقلال الشامل لجميعها. وبالموازاة مع العمل على تنظيم أهالي شمال أفريقيا المقيمين في فرنسا، تركز الجمعية جهودها خاصة نحو إنشاء منظمات وطنية ثورية في شمال أفريقيا.

-6- يجب أن يهدف كل عمل نجم شمال أفريقيا إلى وحدة الحركة الوطنية الثورية لشمال أفريقيا. ففي تونس، تعتبر الجمعية أن الحزب الليبرالي الدستوري (الدستور) يمثل المنظمة القادرة على تنظيم الكفاح من أجل التحرير. وتتمثل المهمة الحالية في المساعدة على تطوره نحو تجذير سياسته التي تعد مسلمته.

- 7ستساند الجمعية المطالب الديمقراطية التي تعبر عنها جميع منظمات شمال أفريقيا في حال توافق هذه المطالب مع الهدف الذي سطرته لنفسها.

-8-إن الجمعية هي منظمة الغالبية السكان المضطهدين في شمال أفريقيا. لكنها تقبل داخلها الأقليات العرقية التى تحترم تقاليدها وعاداتها ومعتقداتها، بالتساوى في الحقوق والواجبات. وبالنسبة لهؤلاء كما لأولئك، فهي توجب القبول ببرنامجها وبالدفاع عنه في كل مكان، والامتثال لنظامها. و لن تتقبل الجمعية، أثناء عملها، أية مساومة مع الإمبريالية أو ممثليها.

- 10لا تخضع الجمعية لسلطة أي حزب أو رجل سياسي. لكنها سوف تنظر بعين الرضا إلى كل من يقوم من هؤلاء، عن طريق نشاطه العمومي، بدعم برنامج مطالبها ويساهم في تحقيق هدفها.

الانخراطات

- 11تقبل الجمعية بصفة منخرط كل فرد من أهالي شمال أفريقيا تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة رقم 8 أما الانخراطات الجماعية أو انخراطات الرجال السياسيين فسوف تخضع مباشرة للجنة المديرة.

- 12سوف يكون أعضاء الجمعية مقسمين إلى صنفين:

أ) الأعضاء العاملون؛

ب الأعضاء الشرفيون.

لن يكون انخراط الأعضاء الشرفيين صالحا إلا إذا وقعت عليه اللجنة الاتحادية أو اللجنة المديرة حسب الحالة. وسيستفيد هؤلاء من الخدمة المجانية للجريدة.

وسيساهم الأعضاء العاملون فعليا في كل نشاط الجمعية ولهم الحق في التصويت والمداولة.

- 13يدفع الأعضاء العاملون حقوق انخراط ثابتة قدرها فرنك ونصف سنويا مبلغ 50 فرنكا. فرنك واشتراكا شهريا قدره فرنك ونصف فرنك. ويدفع الأعضاء الشرفيون

يترك جزء من الاشتراكات تحدده اللجنة المديرة، في مختلف المستويات للسماحلها بالقيام بنشاطها الوطني والمحلي.

13 مكرر - لقد اعتمد مؤقتا، بالنسبة للأعضاء العاملين اشتراكا سنويا وحيدا قدره 5 فرنكات.

التنظيم الداخلي

- 14القاعدة الهيكلية لنجم شمال أفريقيا تتمثل في الفرع المحلي، الذي يضم 5 أعضاء على الأقل. ويجب على كل منخرط الانتماء إلى فرع محلي، إما في فرنسا، وإما في أي مدينة في شمال أفريقيا.

-15يجب تأسيس فرع في كل مدينة أو قرية، وفي المدن الكبيرة، يمكن تأسيس فرع في الدوائر أو في الأحياء.

- 16تعيين فروع الدوائر أو الأحياء في المدن الكبيرة مكتبا لكل فرع، حيث تكون موضوعة، بالنسبة للبلدية، تحت إدارة اللجنة التنفيذية، التي تتمثل مهمتها في إدارتها سياسيا وفي تنسيق أعمالها.

- 17تخضع اللجان المحلية مباشرة إلى اللجان الولائية أو الجهوية. ويشكل مجموع فروع كل بلد من

بلدان شمال أفريقيا اتحادية.

17مكرر – تلزم الاتحاديات باعتماد العنوان التالي: «اتحادية ..... لنجم شمال أفريقا ؛ لكن سيكون للاتحاديات الوطنية كل الصلاحية فيما يخص العنوان، على أن تشير إلى أنها منتمية لنجم شمال أفريقيا..

– 18تتمتع الاتحاديات والفروع بكامل المبادرة على التراب الوطني والمحلي في حدود قرارات مؤتمرات الجمعية.

المؤتمرات

– 19تعتبر المؤتمرات والجمعيات العامة أعلى هيئة لكل تنظيم تابع للجمعية.

ويجب، عند نهاية كل دورة من دورات المؤتمرات والجمعيات العامة، وعلى جميع المستويات، انتخاب لجنة تنفيذية مناسبة.

– 20يتمثل الهيكل التنظيمي للجمعية فيما يلي:

(1)بالنسب لكل مدينة: جمعية عامة محلية، تعيين قيادة تنفيذية محلية.

ب) بالنسبة لكل مقاطعة أو جهة، جمعية عامة أو مؤتمر ولائي أو جهوي تعيين لجنة تنفيذية مناسبة.

ج) بالنسبة لكل بلد في شمال أفريقيا وفي فرنسا: مؤتمر وطني، تعيين قيادة التحادية.

د) بالنسبة لمجموع هذه البلدان: مؤتمر عام لنجم شمال أفريقيا، تعيين الجنة مديرة.

– 21يتم في مؤتمرات مختلف المستويات، انتخاب مندوبين يمثلون التنظيم المعني في مؤتمرات الهيئات العليا المباشرة. ويتم تحديد صيغة التمثيل من قبل اللجنة المديرة.

–22–يتم، على جميع المستويات انتخاب لجنة مراقبة، تتمثل مهمتها في المراقبة الصارمة لفرض النظام وكل عملية مالية يقوم بها التنظيم المعني. وتفصل في كل النزاعات التي يمكنها أن تبرز وباستثناء أعضاء الهيئات القيادية، بوسع كل منخرط المشاركة فيها. ولن تكون قرارات لجان المراقبة صالحة إلا بعد التوقيع عليها من قبل الهيئة المديرة المعنية.

– 23مبدئيا، يجب أن يكون المؤتمر العام للجمعية سنويا، ويعتبر الهيئة العليا لكل الجمعية. ويبت بسيادة في كل ما يتعلق بتحديد المبادئ العامة والتوجه السياسي للجمعية. وهو الذي يعين اللجنة المديرة.

اللجنة المديرة

– 24تعد اللجنة المديرة المنتخبة من قبل المؤتمر الهيئة العليا للجمعية بين مؤتمرين عامين. وتتشكل اللجنة المديرة من 25 عضوا دائما وخمسة أعضاء ينتخبهم المؤتمر، وتدير اللجنة النشاط السياسي وعمل التنظيم وتخضع لإدارتها صحافة الجمعية. وتختار، بين كل مؤتمرين، وكلما دعت الوضعية إلى ذلك، شكل الكفاح الملائم. وهي مسؤولة عن تسييرها أمام المؤتمر.

24مكرر – بالتوازي مع حالات الشعور التي تطرأ داخل اللجنة المديرة تتمتع هذه الأخيرة بصلاحية

التعيين الداخلي لشغل المقاعد الشاغرة، حيث يؤخذ الأعضاء الأكثر تأهيلا في الجمعية.

– 25تعين اللجنة المديرة في داخلها مكتبا تنفيذيا يجتمع بصفة دائمة ويكلف بتنفيذ قراراتها، ويقوم باستدعاء اللجنة عند كل تغيير في الوضعية يتطلب تكتيكا جديدا للفصل في المسائل المبدئية. وفي جميع الأحوال، يتعين عليه الاجتماع أربع مرات على الأقل في السنة.

– 26يمكن أن تنتخب اللجنة المديرة في داخلها عدة لجان حسب تنوع المهمات الملقاة على عاتقها. وتعمل هذه اللجان تحت إدارتها الفعلية ويمكنها أن تتشكل من أعضاء يؤخذون من خارجها ومن الاجتماعات التي يمكن أن يحضروها بصفة استشارية باستدعاء من اللجنة المديرة.

ومن الحين تعمل اللجنة المديرة على تشكيل لجنة تنظيم يعود إليها تحديد أوقات إنشاء لجان أخرى وضبط مهامها.

الانضباط والعقوبات

–27–يسمح بأوسع نقاش ممكن داخل الجمعية، حول جميع المسائل التي تطرح عليها. وتعتبر المناقشة منتهية بصدور أمر من الهيئات العليا.

–28لا يحق لأي عضو معارضة هذا القرار. ومن واجب الأقلية مثل الأغلبية العمل على تطبيقه حرفيا. لكن يمكن للأقلية والأغلبية، خلال مرحلة تحضير المؤتمرات تطوير أفكارهما والعمل على اعتمادها في المؤتمر.

– 29تأخذ قرارات المؤتمر العام لنجم شمال أفريقيا صفة القانون بالنسبة لمجموع أعضاء الجمعية. وتترك بعض الصلاحيات للاتحاديات فيما يخص التطبيق الفعلي للقرارات المعنية.

30كل عضو في الجمعية يخالف هذا القانون الأساسي سوف يحال إلى لجنة المراقبة للهيئة التابع لها. لكنه يستطيع الطعن أمام الهيئات العليا دون أن يكون لهذا الطعن قوة تجميد القرار.

– 31لا يمكن الإعلان عن حل المنظمة إلا من قبل الجمعية العامة أو المؤتمر

العام للنجم، الذي يستدعى خصيصا لهذا الغرض.

ويقوم المؤتمر ، بالمناسبة نفسها، بتعيين وجهة إمكانيات الجمعية المالية.

3-1 برنامج نجم شمال افريقيا 1926

بعد المصادقة على القانون الاساسي للنجم في يوم الأحد 20 جوان 1926 والمكون من 18 مادة وعليه إعتمدت على برنامج المطالب بأن مسلمي شمال إفريقيا يؤدون ليس فقط جميع واجباتهم، إنهم يطالبون بجميع حقوقهم، وتختصر مطالبهم في النقاط التالية وعددها 11:

1- إلغاء قانون الأهالي مع جميع توابعه.

2- حق الانتخاب والترشيح في جميع المجالس ومن بينها البرلمان - الفرنسي بنفس الحق الذي يمتع به المواطن الفرنسي .

3- إلغاء تام وعام لجميع القوانين الاستثنائية ، والمحاكم الزجرية و المجالس الجنائية و المراقبة الإدارية و ذلك بالرجوع إلى القوانين العامة

4- نفس التكاليف ونفس الحقوق كالفرنسيين فيما يخص التجنيد.

5- إدراك المسلمين الجزائريين لجميع الرتب المدنية و العسكرية من دون تمييز ماعدا الكفاءة و المهارة الشخصية .

6- التطبيق التام لقانون التعليم الإجباري مع حرية التعلم لجميع الأهالي .

7- حرية الصحافة و الجمعيات .

8- تطبيق قانون فصل الدين عن الحكومة فيما يخص الدين الإسلامي .

9- تطبيق القوانين الاجتماعية و العمالية على الأهالي .

10- الحرية التامة للعمال الأهالي بالسفر إلى فرنسا أو إلى الخارج من غير إجراءات استثنائية

11- تطبيق جميع قوانين العفو الماضية و الآتية على الأهالي مثل غيرهم من المواطنين.

إعلان نجم شمال إفريقيا قرأه مصالي الحاج في مؤتمر بروكسل 10-15 فيفري 1927

وفيه طالب مصالي الحاج بإستقلال شمال إفريقيا نورد خطاب مصالي الحاج:

لقد استوطنت الإمبريالية الفرنسية على أرض الجزائر بقوة السلاح والتهديد والوعود المنافقة، واستولت على الثروات الطبيعية، وعلى الأرض، وذلك بواسطة اغتصاب عشرات الآلاف من العائلات من الذين كانوا يعيشون من إنتاج أعمالهم. أراضيهم المغتصبة سلمت للمعمرين والأوربيين وإلى الأهالي عملاء الإمبريالية وإلى الجمعيات الرأسمالية. والذين اغتصبت أراضيهم قد أجبروا على بيع قوة سواعدهم للملاكين الجدد أن أرادوا أن يعيشوا والسكان الذين كانوا يعيشون في نعمة لم يبق لهم شيء، وقد جعلت منهم الإمبريالية جياعا عبيدا.

والاغتصاب قد نفذ كما هي العادة تحت شعار « المدنية» وباسم هذه المدنية المزعومة فقد ديست

بالأرجل جميع التقاليد والعادات، وجميع التطلعات للسكان الأهليين وعوض أن تقدم العون لهذا البلد ليتمكن من التطور. فالإمبريالية الفرنسية زادت على الاغتصاب وعلى الاستغلال التسلط السياسي الأكثر رجعية، وذلك بحرمان الأهالي من كل حرية لظروفهم والتنظيمهم، ولجميع حقوقهم السياسية والتشريعية، أو هي لا تسمح بالحقوق إلا لقلة من الأهالي الخواص. زيادة على هذا: إفساد العقول المنظم بنشر الحمور وإدخال دين جديد، وقفل المدارس العربية التي كانت موجودة قبل الاحتلال، ولتتويج أعمالها أجبرت الأهالي على التجنيد في جيشها لمتابعة الاستعمار، وللعمل في حروب إمبريالية. ولقمع المنظمات الثورية في المستعمرات، وفي فرنسا.

مائة سنة من الاستعمار .. والجماهير الجزائرية المستغلة والمضغوط عليها في كفاحمستمر ضد الإمبريالية الفرنسية، لتحريرها من ربقته، وللتوصل إلى الاستقلال.

منذ 1830، قاد نزع الملكية والاضطهاد المنهجي والهمجي السكان الجزائريين، ليس في طريق الرقي الاجتماعي، بل إلى العبودية. واليوم، مليونان وثمانمائة ألف هكتار من أجود الأراضي، سواء على السطح الأرض أو في باطنها، هي ملكية للأوروبيين الرأسماليين. وقد اضطرت عائلات أهلية ممن انتزعت منهم أراضيهم إلى بيع جهدها إلى ملاك الأراضي الجدد، والهجرة إلى المراكز العمرانية. وفي الوقت ذاته، أقام الاستعمار نظام هيمنة حطم الأشكال القديمة للديمقراطية الإسلامية التي كانت موجودة قبل الاستعمار (الدواوير، القبائل البوادي)، وأبقى فقط على الشكل الساخر لهذه الأنماط، مقصيا الأهالي من تسيير شؤون البلاد.

لقد تم تقنين هذا الأمر الواقع بما يسمى نظام الأهالي الذي جعل من الأهالي رعايا محرومين من جميع الحقوق السياسية، وخاضعين للقوانين الاستثنائية (محاكم ردعية، حاكم جنائية، مراقبة مشددة، مسؤولية جماعية، غرامات وعقوبات جسدية). أما الحق في المواطنة فقد كان حكرا على الأقلية من الأهالي الذين أدمجتهم» الإمبريالية الفرنسية. فوحدهم الأوروبيون وأصحاب الامتيازات من الأهالي يمكنهم انتخاب ممثليهم في مجالس المستعمرة، أي أن 800 ألف من الأوروبيين وبعض عشرات الآلاف من الأهالى الصالحين ينتخبون ممثليهم، و 5 ملايين أي السواد الأعظم من السكان، ليس لهم أي حق. بل بالعكس، يجب عليهم دفع الضرائب وتأدية الخدمة العسكرية.

فى المجال الثقافي، يفعل الاستعمار كذلك فعلته: 516 مدرسة مع 35000 تلميذ من الأهالي، تقدم تعليها باللغة الفرنسية، يجب أن تكفى لسكان يقدر عددهم بخمسة آلاف أهلى وفى المقابل، توجد 1200 مدرسة لثمانى مائة ألف أوروبا فالمدارس الحرة باللغة العربية هدمت جميعها. واستفادة الأهالى من التعليم العالى يكاد يكون مستحيلا.

وإذا أضفنا إلى كل هذا، التجنيد العسكري الإجباري لأهالي الجزائر في جيش الإمبريالية الفرنسية لمدة خدمة تتجاوزه الخدمة العسكرية الفرنسية بسنة أشهر، وهو جيش يراد رفع تعداده حسب المشاريع

العسكرية الجديدة للحكومة الفرنسية من 45000 إلى 180.000 من أجل خدمة أهداف الإمبريالية الفرنسية بصفة أحسن، فيكون لدينا حينها جدولا موضوعيا لما تمثله مائة عام من الحضارة الفرنسية في الجزائر.

إن السكان الجزائريين المستغلين والمضطهدين هم في كفاح دائم ضد الإمبريالية الفرنسية من أجل تحررهم من نيرها والحصول على استقلالهم.

مطالب الجزائريين

إن نجم الشمال الإفريقي الممثل المصالح الجماهير العمالية لسكان الشمال الإفريقي يطالب للجزائريين بتحقيق المطالب الآتية، ويطلب من المؤتمر أن يتبناها:

استقلال الجزائر.

جلاء قوات الاحتلال الفرنسية.

تأسيس جيش وطني.

حجز الأملاك الفلاحية الكبيرة التي استولى عليها الإقطاعيون عملاء الإمبريالية والمعمرون والجمعيات الرأسمالية الخاصة، وإرجاع الأراضي المحجوزة إلى الفلاحين الذين سلبت منهم.

إرجاع الأراضي والغابات التي استولت عليها الحكومة الفرنسية إلى الحكومة الجزائرية.

هذه المطالب الأساسية التي نكافح من أجلها لا تنفي أعمالا جريئة فورية لانتزاع المطالب الآنية من الإمبريالية الفرنسية:

الإلغاء الفوري لقانون الأهالي والقوانين الاستثنائية.

العفو لمن هم في السجون، أو تحت الإقامة الجبرية والمبعدين.

حرية الصحافة، والجمعيات، والاجتماعات.

التمتع بالحقوق السياسية والنقابية المعادلة لما يتمتع بها الفرنسي في الجزائر.

تحويل المجلس الحالي المنتخب بأقلية إلى برلمان جزائري منتخب بالاقتراع العام.

انتخاب المجالس البلدية والعمالية بالاقتراع العام أيضا.

التمتع بحق التعليم في جميع المراحل.

إنشاء مدارس للعربية.

تطبيق القوانين الاجتماعية.

إعانة صغار الفلاحين وغيرهم بقروض واسعة.

هذه المطالب لا يمكن أن تتحقق إلا إذا توصل الجزائريون إلى الوعي

بحقوقهم وبقوتهم لفرضها على الحكومة الفرنسية، وذلك باتحادهم والتفافهم حول منظمتهم.

نجم شمال إفريقيا 11 مارس 1927، إعلان نشر في La lutte sociale

3– 2 برنامج نجم شمال إفريقيا المجيد 1933

- مطالبة فرنسا الاعتراف بالحريات الأساسية .
- إلغاء نظام البلديات المختلطة والأراضي العسكرية .
- الاعتراف بحق الجزائريين في الحصول على جميع الوظائف .
- التعليم الإجباري باللغة العربية .
- إلغاء القوانين الجائرة .
- إنشاء برلمان وطني منتخب عن طريق الاقتراع العام .
- إنشاء حكومة وطنية ثورية مستقلة بالجزائر تقوم بتشكيل برلمان إنتقالي .
- إعادة البنوك والمناجم والسكك الحديدية والأملاك العامة إلى الدولة الجزائرية .
- مصادرة الأملاك الكبيرة الحجم .
- التعليم يكون مجانا وإجباريا في جميع المستويات والتدريس باللغة العربية .
- تعترف الدولة الجزائرية بحق الإضراب والعمل النقابي وسن القوانين الاجتماعية .
- تقديم مساعدات عادلة إلى الفلاحين وهذا عن طريق تقديم قروض للفلاحة بدون فائدة.

3–3– مخطط المطالب الفورية الشمال إفريقيا 1936

قدم للجبهة الشعبية من قبل نجم شمال إفريقيا ولجنة المصالح المغربية في فيفري 1936، من أجل بعث الأمل من جديد في قلوب سكان شمال إفريقيا وإعادة الهدوء إلى الخواطر، فإنه سيكون من واجب حكومة الجبهة الشعبية الالتزام بالتخلي عن سياسة العرق المفضل الذي استلهمت منه إلى هذا الحين كل التشريعات والتنظيم الإداري في المستعمرات، التي تمثل مصدر مشاعر الكراهية والإهانة. وعليه، فإننا نقترح، وهذا في مصلحة جميع عناصر شعوب شمال إفريقيا:

1– عفو عام يشمل كل المبعدين والمنفيين والسجناء السياسيين، مهما كان انتماؤهم الحزبي.

2 إبطال كل القوانين الخاصة وكل الإجراءات الاستثنائية مثل:

أ) الظهير البربري في المغرب

ب) قانون نظام الأهالي والقوانين الغابية في الجزائر

ج) جميع المراسيم الأثيمة في تونس

3– منح الحريات الديمقراطية التي يكرس تطبيقها بقوانين.

أ) حرية الصحافة، مع تطبيق قانون 1881 ،

ب) حرية الاجتماع

ج) حرية إنشاء الجمعيات، مع تطبيق قانون 1901 ،

د) حرية الفكر. يجب ألا يتعرض أي جزائري ولا مغربي ولا تونسي لأي مضايقات بسبب آرائهم السياسية أو الفلسفية أو الدينية.

هـ) الحريات النقابية، مع تطبيق قوانين 1884 و 1904 و 1924 ،

و) المساواة بين الفرنسيين والتونسيين والجزائريين أمام الخدمة العسكرية.

مطالب اجتماعية

التعليم:

(1)إجبارية التعليم الابتدائي ومجانيته.

(2)تطوير التعليم الثانوي.

(3)استفادة الجميع من التعليم العالي بتقديم منح و قروض شرف للأكثر استحقاقا

(4)إجبارية تعليم اللغة العربية على جميع المستويات.

حماية العمال:

(1)توسيع تطبيق كل القوانين الحماية في العمل لتشمل شمال إفريقيا:

(1قانون الضمان الاجتماعي

ب) قانون الاحتياط الاجتماعي

ج) تقديم منحة البطالة لغير العاملين

د) منح علاوة عائلية للعاطلين وأرباب العائلات

هـ) إنشاء مطاعم شعبية في المدن والقرى

و) فتح أشغال وطنية لامتصاص اليد العاملة العاطلة.

(2)تطبيق نظام أسبوع من 40 ساعة.

(3)تطبيق صيغة: المساواة في العمل، المساواة في الأجر على مختلف عناصر سكان شمال إفريقيا.

الوقاية الاجتماعية

(1)مضاعفة عدد المؤسسات الصحية المستشفيات والعيادات في أهم المراكز وعيادات في القرى، وعيادات متنقلة في الدواوير والأسواق. تكثيف التوزيع المجاني للأدوية على العائلات الفقيرة.

(2)إنشاء عيادات ولادة خاصة لنساء الأهالي في المدن والمراكز الرئيسة.

(3)تهيئة مستشفيات الأمراض العقلية حسب المناهج العصرية.

(4)تنظيم محاربة دائمة ومكثفة ضدا . الأكواخ وجميع البيوت غير اللائقة.

١٧حماية الطفولة

(1)اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل حماية الطفولة المتشردة.

(2)إنشاء محاكم للأطفال في تونس والمغرب والجزائر.

مطالب اقتصادية ومالية

الميزانية

(1)تعويض الغرامات المتعددة بضريبة وحيدة ومتدربة.

(2)تقليص المعالجات الضخمة التي تستنزف الميزانيات المغربية والجزائرية والتونسية.

إجراءات اقتصادية

(1)إيقاف عمليات بيع المحجوزات دون تمييز ونزع الأراضي الجماعية لصالحالتوطين الرسمي.

(2)إبطال هذا التوطين.

(3)ترسيم تأجيل دفع الديون لصالح صغار الفلاحين والحرفيين وصغار التجار.

(4)فتح وتوسيع القروض لصالح الفلاحين.

(5)إقامة نظام جمركي يحمي المنتوجات الصناعية المحلية في شمال إفريقيا ويحميها ضد الإغراق.

(6)عدم اللجوء إلى نزع الأراضي إلا من أجل المنفعة العمومية التي يجب إقرارها قانونيا، طبقا لأحكام المواد الخاصة بذلك في القانون المدني.

اعتماد لجنة نزع الملكية من أجل تقويم التعويضات والتحكم في حال عدم إمكانية الأغلبية داخل اللجنة.

إصلاحات مختلفة

(1)إلغاء حالة الحصار على المدن المغربية، حيث لم تعد ضرورية (فاس، مراكش مكناس، وغيرها.(

إلغاء الأقاليم العسكرية بالجنوب، في تونس والجزائر، وتعويضها بإدارة مدنية. (11) إلغاء الدعاية الدينية في شمال إفريقيا، والمساعدات والإعانات الممنوحة

للديانتين الكاثوليكية والبروتستانتية من قبل الحكومة.

نظام السجون.

التمييز بين العقوبات السياسية والحق العام.

استفادة المعتقلين السياسيين من النظام الموافق لوضعيتهم، وتلطيف حياة

المساجين غير الإنسانية في شمال إفريقيا خاصة.

(IV)الإبقاء على أملاك الحبوس (الوقف) الممنوحة من قبل الخواص، في أعمال الإغاثة، وتجنب استحواذ الدولة عليها لاستعمالها في إقامة التوطين الرسمي أو لأي غرض آخر.

هكذا، ومن أجل السهر على التطبيق الدقيق للإصلاحات التي نقترحها، واعتبارا بأن ما اتفق المندوبون

السامون والحكام العامون على تسميته سياسة التعاون قد أفلست كلية في شمال إفريقيا.

-نظرا لأن الوضعية السياسية والاقتصادية للعالم في الوقت الراهن، وكذلك تطور العلاقات بين الأمم المستعمرة والشعوب الخاضعة للاستعمار تطرح مشكلة ضمن واقع جديد.

-نظرا لأن الارتباط الوطيد أكثر فأكثر للمستعمرات تجاه الدول الاستعمارية على الصعيد الاقتصادي قد خلصت إلى إفلات الشعوب الخاضعة للاستعمار.

-نظرا لأن بعض البلدان الاستعمارية قد قادت بعزم مستعمراتها لطريق التحرر.

نظرا لأنه، في هذه الظروف وللاستجابة لأماني جميع أهالي شمال إفريقيا، فإن نجم شمال إفريقيا ولجنة الدفاع عن الحريات في تونس ولجنة الدفاع عن المصالح المغربية، وحرصا منها على الحفاظ على شخصية إفريقيا الشمالية وتكريس سيادة الشعب.

تقترح تعويض الهياكل المؤسسة (المفوضية المالية في الجزائر والمجالس الكبرى في تونس)، الخاضعة نوعا ما لرغبات ومزاج المندوبين السامين والحكام العامين، بما يلي:

- 1إنشاء في كل بلد في شمال إفريقيا

)أ) مجلس تمثيلي منتخب عن طريق الاقتراع العام.

ب) بلديات منتخبة، هي كذلك، عن طريق الاقتراع العام وبالشروط نفسها.

-2الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

إن المنظمات التي تطرح عليكم هذه الإصلاحات المستعجلة متيقنة بأنها لا تتوجه عبثا إلى روحكم المفعمة بالتحرر والأخوة الإنسانية. ووعيا منها بالدور الذي يقع على عاتقها، بصفتها ممثلة معتمدة من قبل الشعوب الثلاثة، فإنها قد تصرفت باتفاق في الأفكار والمصالح معها.

إن السياسة الاستعمارية لفرنسا لم تعط إلى غاية الآن النتيجة التي كان ينتظرها
الشعوب التي وضعت ثقتها فيها.

بل على العكس، فبمزيج من الحزن والأسف، نلاحظ أن ممثليها قد مارسوا، خارج إرادة الشعب الفرنسي، في المستعمرات سياسة عنصرية مجحفة ظالمة ولا
توافق مؤسسات الروح الديمقراطية.

مذكرة حول نجم شمال إفريقيا في CIE الحكومة العامة، 1936.